

نمط الرعاية الذي توفره الدولة للمواطنين أدى إلى التقليل من رغبة النساء في المطالبة بحقوقهن



معاملات إسكانية تنجزها المرأة الكويتية في بنك التسليف

د. مشعل عبدالله الجابر
حصل عليها من إحدى أعرق
الجامعات البريطانية
قيمة علمية كبيرة
لشهادة الدكتوراه
من جامعة
كنجز كوليج اللندنية



الحلقة 25

بدأ الشيخ د. مشعل عبدالله الجابر الصباح العمل على أطروحته منذ بدأ الدراسة في جامعة هارفارد، أشهر الجامعات في الولايات المتحدة الأميركية، واستمر بالعمل على تطويرها طوال فترة دراسته لما تشكل لديه من اهتمام خاص، حتى أتمها واكتملت كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في جامعة كنجز كوليج إحدى أعرق الجامعات البريطانية، وأشهرها على الإطلاق باهتمامها بالشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا المرأة في الشرق الأوسط بشكل خاص، ما جعل المهمة مضاعفة على الباحث الذي استعان بالمصادر والمراجع من الكويت، وأنجز العمل الميداني للأطروحة بكفاءة من خلال نماذج متعددة من المرأة القيادية في مختلف القطاعات.

يذكر أن أطروحة الشيخ د. مشعل الصباح ستتم طباعتها في كتاب باللغة الإنجليزية وسيتم نشرها في دور النشر الأميركية والبريطانية وعدة دول أوروبية لما لها من أهمية وبما تتضمنه من قيمة علمية وتسد فراغا كبيرا في المكتبات الأجنبية حول هذا الجانب من الحياة السياسية والفكرية.

وبذلك كانت طاقة شباب الكويت تصب في صالح مستقبل قضية المرأة وتطويع ما يسمى بمفهوم «الأمّن الشامل». فقد كانت لدى هذا الجيل الجديد مفاهيم مختلفة بصدد مستقبل الكويت، ووفق ما يقول العنزي «أصبح المناخ السياسي شديد التوتر بمسألة تغيير القانتون الانتخابي. وشارك فيه الشباب والشابات وقد بدأوا أو لا بممارسة الضغط السياسي على الحكومة وعلى أعضاء مجلس الأمة، واندمجنا معهم. وأصبحت القضية التي يتبنونها هي قضية الكويت كلها».

وفي عملية الإصلاح، أصبح بقدور الشباب أن يلعبوا دورا حرجا، مع العلم أن اتجاهات التأييد ربما تنقلب. فبينما يتعمّر شباب الكويت بالانتماء السياسي وارتفاع المستوى وتغيرت الظروف الاقتصادية بالكويت، فربما ارتأى بعض الشباب أن يلتحق بالتوجهات السياسية المتطرفة، وقد شهدت الدولة مؤخرا علامات على نمو الإحباط بين الشباب وذلك مع ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب من مواطني الكويت من سنن 12 إلى 24 إلى نسبة 23,3٪ في العام 2010. وتعتبر هذه المسألة عن نفسها من خلال ارتفاع معدلات جرائم العنف والمخدرات والكحول والتخريب والنظف الديني، فوفقا لإحدى العيادات، فإنها يدخلها حوالي 15 حالة جديدة كل شهر، وقد وصفت مجلة الإيكونوميست الكويت أنها «جنة تجار المخدرات، لتكونها ثرية وذات ثقافة غربية وتشعر بالملل». وليس هذا شيئا مستغربا في ظل كون إنتاجية العامل الكويتي في اليوم لا تتجاوز 20 دقيقة، وهو ما يعني أن حتى الشباب غير العاطل، يشعر بالملل أيضا. ومثل هذا الوضع ربما يصيب في صالح التقليديين ويمنحهم التريسة لإدانة ما يرونه على أنه أجندة غربية. وفي أسوأ الحالات، فإن هذا الوضع يسمح لهم بالقول بأنهم كانوا على حق عندما رفضوا منح المرأة حق التصويت، لأن ذلك أدى كما سيقلون إلى دمار المجتمع. إلا أن هذا مستبعد في ظل الوضع الديموغرافي الحالي في الكويت، إلا أن الوضع الجغرافي في الخليج مازال يتميز بالتقلب وعدم القدرة على التنبؤ بمساره.

ثقافة التبعية

عند النظر إلى الجهات الراعية والفصائل الفاعلة وراء قضية حقوق المرأة في الكويت، فإن ثقافة التبعية الواضحة في دول الخليج الغنية بالنفط تعتبر واحدة من أخطر معوقات الإصلاح. ذلك أن أغلب دول الخليج قد طورت نوعا من العقد الاجتماعي الذي يقوم على النظام القبلي حيث يرتبط الحاكم بالحكوم من

الإسلاميون حاولوا
استغلال قضية حقوق
المرأة لتنفيذ أجندة
مضادة للغرب
ثقافة التبعية في دول
الخليج كانت واحدة
من أخطر معوقات
تحرر المرأة



خلال روابط مشتركة، يقدم بمقتضاها المحكومون الطاعة والولاء في مقابل أن يقدم لهم الحاكم المكافآت ويظهر الكفاءات. وهناك توبيعات على هذا الوضع بين الشعب والحاكم والدين. وفي حالة الكويت، فإنه في حالة الكويت يوجد دستور حدد حقوق الحاكم وطبقات التجار والمواطنين. ويقف هذا الوضع في أساس بناء نظام الرفاهية المتسع في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي. وهو ما يعني انه حينما يدفع الكويتيون باتجاه الإصلاح فإنهم يعلمون أنهم معتمدون على الدولة من أجل الإبقاء على مستوى الحياة المرتفع الذي يعيشون فيه. وهذه العلاقة التي قائمة بين الكويتيين وبين الدولة لا يمكن تجاهلها. والى دورة شديدة لكسرها بما يؤدي إلى إعادة التفكير في العقد الاجتماعي والتغيير السياسي وذلك لأنه على الكويتيين أن يعتادوا فكرة ان الحاكم لا يمكنهم القيام برعاية المواطنين من المهدي إلى الحد بل الأفضل أن تتوافر لهم الظروف المناسبة للحصول على دخولهم وتعلم الاعتماد على الذات. كانت مسألة العقد الاجتماعي هذه وراء امتناع مجلس الأمة عن فتح حقول النفط الشمالية للاستثمارات الخاصة. وهو ما كلف الدولة مبالغ ضخمة من المال. ففي عام 1997، نظرت الحكومة في الإنتاجية المتزايدة من النفط في الحقول الشمالية، وهو ما سمي بمشروع الكويت. وكان ضمن هذا المشروع دعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في هذه الحقول وتوظيف خبراتهم التكنولوجية في تطوير الإنتاج بهذه الحقول للضعف بحيث يقفز من 450 ألف برميل إلى 900 ألف برميل يوميا. إلا أن كثيرا من الكويتيين شعروا بان ذلك الحقول هي ملك الكويتيين فقط وأن الاحتياطات الموجودة بها يجب أن يتم الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة. واستمر جدل 13 عاما، وتم هذا وسط شكوك تحيط بمستقبل المنطقة وتقلبات أسعار النفط مما وضع الكويت في وضع متوتر.

البناء الاقتصادي

يضمن البناء الاقتصادي أنه بينما يمكن للمتمردين فيه أن يضجوا بالشكوى كما يشاءون فإنهم في الأغلب سيحققون عن وظيفة في داخل سلك الخدمة المدنية. وأحد الاختلافات المهمة التي تفصل بين الكويت وغيرها من دول الخليج هو أن عوائد النفط ترجع إلى الدولة لا إلى العائلة المالكة، وهو ما سمح للكويتيين بتموليات أكثر حيوية وفاعلية. إلا أن هذه المسألة تسمح لنواب مجلس الأمة أن يتمكنوا من شراء الاصوات بشكل واسع. إلا أن النمط من الرعاية الذي تمارسه هذه الدولة كان أحد أسباب عدم رغبة النساء في الجوء إلى الجزية في المطالبة بحقوقهن، ذلك أنهن كن يتمتعن بحياة مريحة ترعاها الدولة بحيث لسن يكن بحاجة للبحث عن عمل. ولذا فمن الدال جدا أن تصبح حركة التحرر على اشدها بين النساء اللاتي فقدن الامتيازات التي توفرها الدولة نتيجة لأنهن تزوجن من غير كويتيين والنساء المطلقات واللاتي وجدن أنفسهن جميعا مضطرات إلى العيش في مناطق سكنية عمومية بعيدة عن المدن الرئيسية. وبالرغم من أن عملية الخصخصة تتم بشكل بطيء إلا أن القطاع الخاص ليس عصا سحرية وذلك لأن له سقفة كما أن توظيف النساء مازال يواجه مشكلات في كل مكان. فهذه المعركة تحديدا تتم في إطار دولي ومارتلت تدور في برلماننا والمجالس الإدارية في العالم أجمع.

أما بالنسبة للحاضر، فمازالت نسبة 93٪ من العمالة الكويتية تعمل في القطاع العام، كما تحصل أعداد أكبر على الامتيازات التي تقدمها الدولة، كما يمكن للكويتيين التقاعد في سن الخمسين والحصول على معاش مغر. وسمحت هذه النسبة غير الصحية للإسلاميين باستخدام الرشوة للحصول على مقاعد في المجلس من خلال الوعد بزيادة عدد الوظائف أو رفع الرواتب، وهي مسائل شاقة على الكويتيين أمام العولة والقطاع الخاص. وهذه مسألة تحتاج إلى دورة شديدة لكسرها بما يؤدي إلى إعادة التفكير في العقد الاجتماعي والتغيير السياسي وذلك لأنه على الكويتيين أن يعتادوا فكرة ان الحاكم لا يمكنهم القيام برعاية المواطنين من المهدي إلى الحد بل الأفضل أن تتوافر لهم الظروف المناسبة للحصول على دخولهم وتعلم الاعتماد على الذات. كانت مسألة العقد الاجتماعي هذه وراء امتناع مجلس الأمة عن فتح حقول النفط الشمالية للاستثمارات الخاصة. وهو ما كلف الدولة مبالغ ضخمة من المال. ففي عام 1997، نظرت الحكومة في الإنتاجية المتزايدة من النفط في الحقول الشمالية، وهو ما سمي بمشروع الكويت. وكان ضمن هذا المشروع دعوة الشركات الأجنبية للاستثمار في هذه الحقول وتوظيف خبراتهم التكنولوجية في تطوير الإنتاج بهذه الحقول للضعف بحيث يقفز من 450 ألف برميل إلى 900 ألف برميل يوميا. إلا أن كثيرا من الكويتيين شعروا بان ذلك الحقول هي ملك الكويتيين فقط وأن الاحتياطات الموجودة بها يجب أن يتم الحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة. واستمر جدل 13 عاما، وتم هذا وسط شكوك تحيط بمستقبل المنطقة وتقلبات أسعار النفط مما وضع الكويت في وضع متوتر.

الإسلام العربي

أحد العوامل الرئيسية التي سببت انفتاح الكويت على الإصلاح تكمن في امتناع الحكومة عن تبني فكرة العروبة الشاملة والتي تسود في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ذلك أن حرب الخليج مع التأييد الذي حصل عليه صدام حسين من منظمة التحرير الفلسطينية أدت إلى تدمير أي إيمان بمشاعر الأخوة بين الدول العربية. كذلك كانت نماذج العنف الشمولية الذي تمارسه الدول المجاورة مثل العراق وإيران قد أدت إلى رفض مخاطر الدولة القمعية. إلا أن قضية التحرر ظلت منعزلة عن قضية الإصلاح وكان ذلك جزئيا بسبب الخوف من العلمانية الشاملة وجزئيا بسبب ان الحكومة لم تستطع تجاهل القيم القبلية بشكل تام، وبينما من الممكن توجيه

الكثير من النقد إلى الحكومة إلا أنه ينبغي الإقرار بأنها واجهت وجهات نظر مختلفة ومتعارضة. فيمكن القول ان الحكومة تفادت استبعاد الإسلاميين لأن فعلا كهذا كان من المؤكد أنه كان سيؤدي إلى مزيد من الاستقطاب في الآراء وأكثر مما حدث في التسعينيات. فكان كل ما تفعله الحكومة هو محاولة تفادي قضية المرأة رغم تأييدها لحصولها في تفادي المواجهات من خلال تعطيل مسار القضية. إلا انها القوات على القدرة المناسب من الفعل الذي يستجيب للضغط والادانات الدولية. لكنها ظلت في الصفوف الامامية بين الدول العربية في قضية المرأة كما ان قرارات بعض دول الخليج في السنوات الأخيرة بين الدول والبحرين في 2000 وعمان في 2003 كان لها تأثير كبير على قرار الكويت التخلي عنها. وكان ذلك بسبب لانه لا يمكنها وجدت انها قد استنفدت كل اعذارها ولم يعد لديها المزيد من الاعذار للتأجيل.

القضية النسوية

إن النظر إلى الجهات الراعية لقضية المرأة يتطلب أيضا دراسة النساء أنفسهن وذلك لأنه من السهل جدا السقوط في مصيدة اعتبار كافة النساء الكويتيات كما لو كن كيانا واحدا متجانسا يمتلكن نفس الأهداف والرغبات. إلا أن هذا خطأ ويتجاهل فردية المرأة الكويتية وذلك لأن وجهات نظر النساء في الكويت تتميز بنفس درجة التقصد والتنوع التي توجد لدى المرأة الغربية. وبينما سادت المجموعات النسائية إلا أنه قد توجد عليها أن يدركن أن حل هذه القضية يجب أن يتم داخل إطار من القيم الدينية والتقاليد الثقافية. ذلك أن الغالبية العظمى من الكويتيات لا يجدن أي تناقض بين تعاليمهن الدينية وبين أيديولوجياتهن السياسية إلا أن النساء التقليديات يتمسكن بالقرآن والشريعة لحماية حقوق المرأة بينما يرى الإصلاحيون أن القوانين وضعت عندما كانت الثقافة مختلفة جدا عن الآن. فهم يرون أن القوانين التي تعود إلى قرون مضت لا يمكنها أن تنطبق على العالم الحديث ويرون أنها غير قادرة على التعامل مع تحديات التكنولوجيا والعولة والنقابات المجتمعية. ويعد هذا الانقسام بين التقليديين والإصلاحيين بمنزلة أحد جذور فشل حركات تحرر المرأة وذلك لأنه وفر الزريعة للتقليديين لاستخدامه باعتباره نقطة ضعف في التسعينيات. وتقول فاطمة عباد انه بينما تتميز الأساطير الكاميته وراء بطء تطور قضية حق تصويت المرأة بالتعقد، إلا أنه يمكن إلقاء اللوم على المجموعات المتشددة والتي كما تقول «تقوم بحرف

التعاليم الإسلامية بما يظهر العديد من النساء انهن لسن بحاجة لأي تغيير». فهم يستخدمون الإسلام لاثبات وجهة نظرهم المسقة. وفي هذا اساءة استخدام للإسلام. فلا يوجد في الإسلام ما يخالف حقوق المرأة.

تكتيكات ناجحة

كانت هذه التكتيكات ناجحة خلال انتخابات يونيو 2006 عندما صوتت اغلبية النساء لصالح مرشحين رجال. وقد فعل بعضهم ذلك بتوجيه من ازواجهن أو قادة القبائل. بينما بعض الاخريات قمن بذلك لأنهن شعرن بوجود تضارب بين الإسلام. كما لم تكن السيدات المرشحات غير المتمتعات بالخبيرة قد قمن بعمل ما يكفي لاجتذاب اصوات قطاعات أوسع من المجتمع وذلك نتيجة لتركيهن على قضية المرأة وهو ما أدى إلى استبعاد اصوات الرجال. بالرغم من أن الرجال كانوا قد تعيوا من مشكلات المرأة وقد ساعدت النساء وكأنا على استعداد لتغييره إذا ما وجدوا أن اصواتهم قيمة. لكن لم يصوت سوى نسبة 35٪ من اصوات النساء، كذلك ليس من المشكوك فيه ان نموذج 2006 الذي قام على ازالة جميع الاختلافات بين الجنسين كان خاطئا وفشل في اجتذاب اصوات السيدات. فقامت الدكتورة امانتي العيسى بجامعة دورهام عن فترة قيادتها بالتدريس في الكويت. من واقع خبرتي فقد درست في كلية للبنات لمدة ستة اعوام من 1997 إلى 2003. وخلال هذا الوقت كانت النساء الكويتيات محرومات عندي - وقد بلغت 48 فصلا تمت مناقشة هذه المسائل وان كان يتوجب تأييدها ام لا. وكانت كل طالبة تأتي من خلفية مختلفة من المجتمع - يوجد في كل فصل ما بين 35 و40 طالبة - فهناك من اتت من البسادة ومن اتت من المدينة، وكن ضد مشاركة النساء في السياسة. وكان ذلك لأنهن كن يرين أن هذه مهمة الرجال وأن المرأة لا تصلح للسياسة لأنها ضعيفة وعاطفية جدا، والاهم من ذلك كان ضد الشريعة. فقد كانت طالبات جميعهن يعانين من غسيل الدماغ، لأنهن جميعا كن يرددن نفس الاسباب حول: لماذا لا تصلح المرأة لأن تمارس عمل من اختصاص الرجل؟ كانت الكويت هي الأولى

بين دول الخليج التي تحظى ببرلمان منتخب، وهو يعود إلى دستورها في عام 1952. وبالتأكيد سارعت المرأة الكويتية بالاحتجاج على عدم حصولها على حق التصويت اسرع من غيرها لهذا السبب إلا انها لم تتوقع ان تتحول هذه المسألة إلى معركة طويلة وبخاصة حين كانت الدول المجاورة اسرع في اتخاذ القرار.